

تستضيف مدينة أكادير في الفترة ما بين 8 و10 يناير القادم المهرجان الوطني الأول للصيد الإيكولوجي في المياه العذبة، الذي ستنظم من طرف "الفيدرالية الوطنية للصيد الترفيهي" تحت شعار "الصيد فاعل تنموي، معبأ من أجل استدامة الموارد السمكية، في مواجهة الضغط البشري وتأثير التغيرات المناخية". التظاهرة، التي تعد الأولى من نوعها في المغرب، ستميز بالتوقيع على "الميثاق الإيكولوجي للصيد" الذي يعتبر بمثابة التزام أخلاقي، يتعهد بموجبه الصيادون باحترام والتعريف بالممارسات الفضلى للصيد المستدام.

ملحق أسبوعي من إعداد: سميرة الشناوي

## المرأة والمناخ

احتضنت مدينة الرباط يوم أمس الأربعاء أشغال مؤتمر دولي حول موضوع «المرأة والمناخ: من الدورة الـ 21 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 21) إلى دورته الثانية والعشرين (كوب 22)».

وأفادت الشبكة الدولية للتواصل النسائي (كونكتين غروب)، التي نظمت هذا اللقاء بدعم من مؤسسة «فريدريش ناومان من أجل الحرية»، أن هذا الحدث يندرج في إطار مسار (كوب 21) بباريس و(كوب 22) بمراكش من أجل أجرة اتفاق باريس ومواكبة الرئاسة المغربية للمؤتمر.

وأشارت الشبكة، في بلاغ، إلى أن هذا الموعد شكل فرصة لتقديم حصيلة وأفاق أجرة الالتزامات عبر مشاريع ناجحة للتقليص والتكيف مع التغيرات المناخية تدمج مقاربة النوع الاجتماعي وتقديم مقترحات عملية لمؤتمر (كوب 22) بمراكش.

## تهيئة المنتزه الوطني «تازكا»

خصصت المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر للشمال الشرقي، بتازة، مبلغا ماليا يقدر بـ 2 مليون درهم برسم سنة 2015 وجهت لهيئة باحات للنزهة والترفيه في المنتزه الوطني لـ"تازكا" الذي يمتد على مساحة إجمالية تصل إلى 13 ألف و 373 هكتار.

ويعد المنتزه الوطني لتازكا ثاني أقدم منتزه بالمغرب باعتباره أحدث منذ سنة 1950 لحماية أرزنة جبل تازكا على مساحة 580 هكتارا قبل أن يتم توسيعه على مساحة تقدر بـ 13 ألف و 373 هكتارا ابتداء من سنة 1993.

وتتم رصد هذا الغلاف الاستثماري من أجل تهيئة وإعداد باحات النزهة والترفيه بهذا المنتزه الوطني الذي يظل المنفض الوحيد لسائكة المنطقة.

ويروم هذا المجهود الرفيع من مستوى جاذبية هذا الفضاء والعمل على استقطاب الزوار للتعرف على هذا المنتزه ( يقدر عدد زوار المنتزه حاليا بحوالي 40 ألف زائر ) مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي والبعد الاجتماعي والاقتصادي.

## برمائيات فنزويلا وتهديد المناخ

يقول العلماء إن الضفدع والعلاجوم يتعرضان لخطر الانقراض بسبب ظروف تغير المناخ حيث يسهم ارتفاع درجات الحرارة في تعقيد وظيفة التكاثر وانتشار فطريات فاكهة وشبه الباحثون ذلك بعيشة عمافير الكاريا في منجم الفحم.

ويحذر علماء المناخ من احتمالات تعرض مختلف الأنواع للخطر جراء ارتفاع درجات الحرارة بالكوكب إلا أن هذه الظاهرة تتجلى بصورة واضحة في أمريكا اللاتينية حيث تتعرض نسبة تتراوح بين 60 إلى 70 في المئة من البرمائيات لخطر الانقراض.

ويتصدر 20 من أنواع الضفدع والعلاجوم قائمة فنزويلية للأنواع المهددة بالانقراض فيما يعكف مجموعة من العلماء بمختبر في كراكاس على محاولة التعرف على أسباب تراجع القدرة الطبيعية للتكاثر لدى هذه البرمائيات.

وقال علماء في فنزويلا في الكتاب السنوي للحياة المعرضة لخطر الانقراض إن البرمائيات تتعرض خلال العقود الماضية في البلاد لأخطار متزايدة تهدد بانقراضها.

# الجامعة القروية في دورتها الأولى بتارودانت تسلط الضوء

## على رهانات التنمية المستدامة بالمناطق الجبلية

الفلاحة العائلية، مستقبل الشباب ووضعية المرأة.. في صلب الانشغالات



محمد التفراوتي

نظمت جمعية «الهجرة والتنمية»، مؤخرا بتاليوين إقليم تارودانت، الدورة الأولى للجامعة القروية والتي شكلت أرضية للنقاش وتبادل التجارب والخبرات بين الفلاحين والباحثين في مجال التنمية الريفية والقروية وكذا الفاعلين في المؤسسات الحكومية وفي الجمعيات والتعاونيات.

وتندرج الجامعة القروية في إطار برنامج التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية بجهة سوس ماسة درعة بالمغرب. وهو برنامج وضعه جمعية «الهجرة والتنمية» بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية

وبشراكة مع الجمعيات القروية والفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وجمعيات المهجرين والجماعات القروية وإدارات ووكالات التنمية. ويروم إلى تحسين مستوى عيش الساكنة القروية في المناطق الجبلية.

ومكنت الجامعة القروية، خلال يومين من التفكير والنقاش، من تدارس رهانات الفلاحة العائلية في تنمية المناطق القروية ومخطط المغرب الأخضر والفلاحة العائلية بين الطموح والواقع المحلي، ومستقبل للشباب في المناطق الجبلية وكذا دور المنظمات الفلاحية من أجل تنمية الفلاحة

المقاومة للتحولات المناخية وللحفاظ على الموارد الطبيعية للجبال، ثم الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية في المناطق الجبلية. فضلا عن عرض حول الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الجبلية بالمغرب.

وأوضحت تنمية المناطق الجبلية ضرورية ملحة في جدول أعمال السياسات العمومية.

وأفاد عبد الرزاق الحجري مدير جمعية «الهجرة والتنمية» أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للمناطق الجبلية تشكل منذ حوالي ٢٠ سنة، رهانا كبيرا بالنسبة لخالية الدول عبر العمام وخاصة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو. وبذلك فإن الدول مدعوة إلى بلورة سياسات عمومية جديدة ومحددة لصالح تلك المناطق القروية التي تتعرض لتأثير عوامل متعددة مثل التغيرات المناخية والاستغلال المفرط لمواردها الطبيعية، وكذا طرق وأساليب ضعيفة في التسير والتدبير والحكامة.

وليلوع هذه الأهداف، تعين عدد من الدول ومن الفاعلين في المجتمع المدني عبر العمام من أجل التفكير والعمل، وذلك من خلال اتخاذ عدة مبادرات موجهة لدعم وتنمية المناطق الجبلية وموجهة بالخصوص لصالح سكانها. وقد تمثلت هذه المبادرات أساسا في تحسين ومرافقة السكان ليواصلوا القيام بأنشطة اقتصادية وإنتاج فلاحي بيئي على احترام البيئة، كما تركزت

هذه المبادرات على الأنشطة البدنية والمستدامة والمكتملة التي تسمح للسكان بضمان دخل كريم ودائم في مجالات السياحة البيئية والسياحة الجبلية.

وتعطي الجبال في المغرب مساحة ٢١ بالمائة من مجموع التراب الوطني ويعيش بها حوالي ٢٠ بالمائة من السكان (٣١ إقليم ٦٥٠ جماعة قروية). وتعتبر خزانا للموارد طبيعية هامة كما أنها تتوفر على إمكانيات فلاحية متعددة وعلى غابات ومراعي ومناجم تلعب أدوار أساسية في حياة الساكنة القروية وفي اقتصاد البلاد، كما أنها مناطق غنية بثروة ثقافية ومسوروث ذي قيمة كبرى يمكنه، إذا ما تم استغلاله بشكل جيد وذكي، أن يشكل، في المستقبل، فرصة للتنمية بالنسبة للساكنة.

وبإذن المغرب جهودا كبيرة وخصصت استثمارات ضخمة من أجل إخراج المناطق الجبلية من عزلتها وإدماجها في السياسة الوطنية للتنمية والإعداد التراب الوطني. ورغم هذه الجهود والتحسن الملحوس، ما تزال الساكنة القروية بشكل عام

بيئية وتنموية. كما أن غنى السياق الاجتماعي والاقتصادي المحلي، يفسح المجال لتنفيذ المشروع ويوفر الفرصة لنهج سليم لمجموعة من العناصر التي من خلالها يتم تحديد الإدارة المتكاملة للموارد المائية في البرنامج المحلي وكذا محاولة وضعه في سياق يأخذ بعين الاعتبار القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومسؤارة مع ذلك يهتم المشروع ببناء القدرات التقنية للأطراف المعنية والمؤسسات عبر التدريب والتوعية. كما يتم استثمار مغاربة النوع من خلال المشاركة الفعالة للمرأة في بلورة أفكار المشروع وتنفيذه. وينشد المشروع والمجتمعات المحلية في التأقلم مع تغير المناخ و تقييم الخدمات البيئية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية. كما أن الهدف العام من المشروع البحثي، يوضح الخطأ، هو صياغة مبادئ توجيهية استراتيجيية للإدارة المتكاملة للموارد المائية (GIRE) في المغرب، مع استيعاب محددات التأثير بتغير المناخ والخدمات البيئية المتعلقة بالموارد المائية. ويشترك في إنجاز هذا المشروع مجموعة من المؤسسات البحثية الوطنية والدولية ينسب جمعية (AMSR).

وناقش المشاركون وضع الفلاحة العائلية التي تعد النشاط الاقتصادي الرئيسي لسكان الجبال. وقد أطلق المغرب في ٢٠٠٨ برنامجا طموحا هو «مخطط المغرب الأخضر» الذي يولي أهمية خاصة للفلاحة المتنامية وخاصة من خلال محوروه الثاني الذي يرمي، من بين ما يرمي إليه، إلى محاربة الفقر في العالم القروي عبر الرفع البين لمستوى الدخل الفلاحي في المناطق الأكثر فقرا.

وتعددت رئيس الجمعية المغربية للعلوم الجوهية (AMSR) البروفسور عبد اللطيف الخطابي عن تجربة مشروع بحث التكيف مع تغير المناخ في حوض تانسيفت (GIREPSE)، كمشروع طموح ينشد دعم ساكنة المناطق الجبلية للتكيف مع الظروف الجغرافية المصعبة فضلا عن تغير المناخ بجميع أنحاء حوض تانسيفت مع تركيز البحث على الحوض الفرعي لأوريكا، وعبر تطوير إجابات فعالة ومنصفة تقلل مخاطر المناخ، وتحسين النظام المائي والإيكولوجي وتعزيز الخدمات البيئية.

وأوضح الخطابي مرامي المشروع البحثي الذي يهدف إلى تحسين القدرة على تكيف ساكنة المنطقة ومرورنة النظم الإيكولوجية من خلال دمج وضع المناخ والأدوات القائمة على السوق من قبيل دفع مقابل الخدمات البيئية، وفي الاستراتيجيات وخطط العمل

# الخبير المغربي عبد الوهاب زايد

## يلقب سفيرا للنوايا الحسنة



الدكتور عبد الوهاب زايد(يمين) خلال لحظة التتويج

زارعيا، يستكمل دراسته العليا في مجال البحث الزراعي بجامعة كاليفورنيا ريفرسا ثم جامعة كولورادو، التي نال منها شهادة الدكتوراه في السنة الزراعية عام ١٩٩٠، ثم دراسات ما بعد الدكتوراه برعاية من مؤسسة (فولبرايت) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. بعد سنوات التحصيل العلمي في الولايات المتحدة، التحق نهاية تسعينيات القرن الماضي بالمعهد الوطني للبحث الزراعي بالرباط، متخصا في مجال البحوث الفلاحي، ومحاضرا بجامعة القاضي عياض بعاصمة النخيل مراكش. بدأ مسيرته العملية العالمية بالعمل بوظيفة كبير الخبراء الفنيين في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمدة ٢٠ سنة.

ويذكر أن الدكتور عبد الوهاب زايد التحق بدولة الإمارات العربية المتحدة في ٠١ يونيو لعام ٢٠٠٠، وذلك لقيادة مشروع تطوير زراعة نخيل النمر باستخدام تقنيات زراعة الأنسجة، ويعمل مستشارا في وزارة شؤون الرئاسة الإماراتية وأميناً عاما لجائزة خليفة الدولية لنخيل التمر. كما أنشأ الدكتور عبد الوهاب زايد مشروعا استثماريا وعلميا في مجال الأشجار المثمرة على مساحة ٢٥ هكتار بمدينة مراكش. وأنشأ حوضا لري النخيل بسعة ٣٠ ألف متر مكعب لتخزين المياه. كما أنشأ مختبرا لزراعة الأنسجة النباتية لشجر النخيل بمدينة مراكش على مساحة ألف متر مربع مع بيوت مغطاة. وللدكتور عبد الوهاب زايد العديد من المؤلفات العلمية أهمها كتاب عن نخيل التمر، صدر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بالعربية والإنجليزية، وصدر منه عدة طبعات، ومعجم مصطلحات التقنية الحيوية في الزراعة والغذاء، وقد صدر أولا بالإنجليزية، ثم ترجم إلى خمس لغات عالمية. وكتاب بعنوان «النخيل في القرآن والسنة».

### محمد التفراوتي

نال الخبير المغربي الدكتور عبد الوهاب زايد لقب سفير الأمم المتحدة للنوايا الحسنة. ويعزى هذا التتويج من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) لجهود الدكتور زايد ومساهماته الفعالة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي، على المستويين العربي والعالمي، من خلال العديد من الأبحاث والدراسات والتجارب التي قدمها وانعكست إيجابا على تطوير القطاع الزراعي وخاصة مجال نخيل التمر.

ويصم الدكتور عبد الوهاب زايد مسيرته العلمية والعملية بنجاحات وإنجازات هامة، نالت تقدير واهتمام العديد من المنظمات العالمية والحكومات والهيئات الدولية. وشهد قطاع نخيل التمر طفرة نوعية ومتميزة بدولة الإمارات تحت إشراف الدكتور زايد بصفته أمين عام جائزة خليفة الدولية لنخيل التمر، التي أصبحت منارة علمية عالمية يتبارى علماء العصر في تخصصات دقيقة لنيلها. ووظف الدكتور زايد علمه ومعرفته الأكاديمية لخدمة القطاع الزراعي والأمن الغذائي وخاصة خلال عمله في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمدة ٢٠ سنة، وقد حققت المشاريع التي أشراف عليها بتكليف من البرنامج في العديد من الدول، مثل بوكينا فاسو وتامبيا والأردن والنيجر ونيجيريا وسورية، وتونس واليمن، (حقت) نجاحا كبيرا وساهمت في تطوير القطاع الزراعي والأمن الغذائي في تلك الدول.

والدكتور عبد الوهاب زايد خبير مغربي متخصص في المجال الزراعي وفي زراعة نخيل التمر على الخصوص، من مواليد مدينة فاس. بعد نيله شهادة البكالوريا التحق بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة في الرباط، وتخرج منه مهندسا

# إشادة بالالتزام «القوي» للمغرب في القضايا البيئية

## ملتقى صحفيي الوكالة المتخصصين يدعو بمالقة إلى تعزيز الوعي البيئي

عمر الروش (و.م.ع)

أشاد مركز التعاون من أجل المتوسط بالالتزام «القوي» للمغرب لصالح البيئة وجهوده المتميزة من أجل حماية الموارد الطبيعية. وقال مدير مركز التعاون من أجل المتوسط التابع للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، أنطونيو ترويا، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، «أشيد بالالتزام القوي للمملكة لفائدة قضايا البيئة وجهودها المتميزة للحفاظ على الحياة والموارد الطبيعية».

وأضاف، في هذا التصريح على هامش الملتقى الأول للصحفيين المتخصصين في البيئة برابطة وكالات الأنباء المتوسطية (أمان)، الذي نظم من ١٦ إلى ١٩ دجنبر الجاري بمالقة جنوب إسبانيا، أن هذه الجهود الحثيئة حققت مجموعة من النتائج الإيجابية.

وشدد على أن المغرب يوجد في مقدمة الساحة الدولية في مجال تنمية البيئة، مشيدا بالجهود التي تبذلها الوزارة المكلفة بالبيئة، ومؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر في هذا المجال.

ويحب هذا المسؤول، فإن «أكبر دليل» على المكانة المتميزة التي تحتلها المملكة هي الثقة التي وضعها المجتمع الدولي في المغرب لاستضافة أشغال المؤتمر العالمي المقبل حول المناخ (كوب ٢٢)، المقرر عقده في مدينة مراكش ما بين ٧ و١٨ نونبر القادم.

وقال «إنه تحد كبير بالنسبة للمغرب، لكني واثق من أنه سيقى إلى مستوى تطلعاتنا والحفاظ على مكتسبات باريس»، مشيرا إلى أنه منذ ٢٠٠٨، سنة انطلاق التعاون بين المركز والمملكة،

«سجلنا تقدما مهما للغاية في مجال حماية البيئة بالمغرب»، ميرزا التعاون «المكثف» بين الجانبين.

وذكر ترويا، في هذا السياق، باعتقاد مخطط عمل «واضح جدا» في إطار مذكرته تفاهم بين مركز التعاون من أجل البحر المتوسط والمندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر في سنة ٢٠٠٣، وهو بمثابة اتفاق إطار لتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها كل سنة.

وبخصوص اجتماع الصحفيين المتخصصين في البيئة برابطة وكالات الأنباء المتوسطية (أمان)، أبرز هذا المسؤول أهمية هذا اللقاء في تأسيس شبكة متوسطة للصحفيين ووسائل الإعلام المتخصصة في القضايا البيئية، مؤكدا أهمية توثيقها بين مؤخرين حول المناخ يعقدان بهذه المنطقة.

ودعا المشاركون في هذا الملتقى إلى تحسين وتعزيز شبكة متوسطة متخصصة في القضايا البيئية. وتدارس الصحفيون والخبراء وأعضاء النقابات المهنية، المشاركون في هذا الاجتماع، سبل إحداث وتثمين هذه الشبكة المتوسطية المتخصصة في القضايا البيئية، وكذا تعزيز الشراكة بين وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية التي تعنى بالبيئة بالمنطقة المتوسطية.

وخلال ورشة حول هذه التبعيات، أشار المشاركون إلى الحواجز التي تحول دون تتبع الصحافة البيئية في الفضاء المتوسطي، وسبل ضمان تغطية أفضل للموضوع في منطقة تواجه سناريوهات سوسيو اقتصادية مختلفة.

كما شدد المشاركون في هذه الورشة على ضرورة تطوير شراكات قوية ومثمرة، واستكشاف جميع فرص التعاون المتاحة لخدمة

وكالات الأنباء والصحفيين المهتمين بقضايا البيئة، وكذا صانعي القرار وعموم الناس.

وذكروا أن من بين مصادر المعلومات البيئية العلاقة بين الخبراء وأعضاء الجمعيات الخاصة والمنظمات العاملة في مجال البيئة ووكالات الأنباء، خاصة فيما يتعلق بانتظارات الصحفيين في

مجال الوصول إلى مصادر المعلومة الإخبارية.

كما شدد المشاركون في هذا النقاش على ضرورة نشر المؤسسات البيئية الإقليمية للدراسات والمنشورات العلمية، وتسهيل الولوج إلى الموارد المتاحة لصالح الصحفيين بغية إنتاج مواد ذات صلة.

وفي ما يتعلق بالمصطلحات البيئية، ناقش المشاركون الجوانب المتعلقة باللغة المستخدمة، وتقسيم البيانات، ونوعية وعمق فهم المعلومات، من أجل تصنيح تلبية الاحتياجات في مجال الاتصال والصحفيين، والمؤسسات البيئية.

وشكل اللقاء، الذي نظم بشكل مشترك بين مركز التعاون من أجل المتوسط التابع للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، ووكالة الأنباء الإسبانية (إي)، وبدعم من مؤسسة «مالفا»، مناسبة لبحث سبل النهوض بشبكة متوسطة للصحفيين ووسائل الإعلام المتخصصة في قضايا البيئية.

كما تروم هذه التظاهرة تعزيز الوعي العام بالوضع البيئي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وحول التحديات البيئية وذلك من خلال توفير الدعم للصحفيين ووسائل الإعلام لإنتاج

الوثائق ذات الصلة، وفرص التكوين.

ومن شأن التعاون بين مركز التعاون من أجل المتوسط ورابطة وكالات الأنباء المتوسطية، التي تضم ١٩ وكالة أنباء، أن يلعب دورا حيويا في رفع مستوى تحسيس وتعبئة الرأي العام بضرورة تأييد السياسات البيئية على المستوى الإقليمي في منطقة المتوسط.

كما يتوخى هذا المنتدى أن يصبح منبرا لتعزيز الحوار العام بمشاركة خبراء دوليين مرموقين وسياسيين ومؤسسات من ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط لمناقشة مجموعة من القضايا ذات الصلة بالمجالات السياسية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية.

وحضرت هذا اللقاء الإقليمي، المفتوح، أيضا، أمام ممثلي الجمعيات المهنية والمنظمات العاملة في مجال البيئة، مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر، ووكالة المغرب العربي للأنباء.

يذكر أن مركز البحر المتوسط للتعاون التابع للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، الذي يوجد مقره في مالقة، تأسس سنة ٢٠٠١ بموجب اتفاقية التعاون الموقعة بين حكومة الأندلس ووزارة البيئة الإسبانية والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي.

وتترتكز أنشطة المركز على المحافظة على الطبيعة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتعزيز التعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، وتنفيذ الاتفاقات الدولية بالجهة، من أجل المساهمة في مهمة ورؤية الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.